اقتصاديون يدعون لقيام شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص للنهوض بالتنمية في اليمن

■ ،،كتب/أحمد الطيار

حث تقريررسمي الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الشراكة بينهما من اجل النهوض بالتنمية في اليمن، مؤكدا ان تحقيق التنمية لن يتم بشكل كامل دون وجود هذه الشراكة .

وعزا الاقتصاديون تعثر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في المرحلة الماضية إلى عدم وجود تحديد واضح لمفهوم الشراكة وطبيعة مكوناته وعناصره الأساسية لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص بصورة أساسية، وكذلك إلى عدم وجود آلية مؤسسية تنظِّم عملية التشاور والتنسيق، وتحدد كذلك أدوار ومجالات التعاون والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص بالاضافة الى عدم امتلاك الدولة حتى الآن رؤية واضحة لطبيعة دورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب عليها القيام به في ظل إقتصاد السوق، حيث أن مفهوم تغير دور الدولة في ظل إقتصاد السوق وآلياته لا يعني استبعادها أو تحييدها، وإنما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة ونطاق وحجم هذا الدور. ويخلق هذا الوضع عادة عوائق ومشاكل عديدة أمام أنشطة القطاع الخاص واستثماراته.

ووفقا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف توسيع دائرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومظلمات المجتمع المدني وتعزيز مبدأ الشفافية في شتى الجوانب المتعلقة ببيئة عمل القطاع الخاص وعلاقته مع الجهات الحكومية وكذا تعزيز دور القطاع الخاص في جهود تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال البنية التحتية والمشاركة في تقديم المقترحات والمعالجات للمشاكل التي تحد من نشاط الاستثمار الخاص.

وبناءً على ذلك فإن نجاح الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بحسب الاقتصاديين يمكن من خلال تحديد مفهوم الشراكة، وإبراز أهم العوامل الرئيسية التي تدفع إلى قيام شراكة حقيقة وفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص بما في ذلك إبراز أهمية الدور الاقتصادي والإجتماعي الذي يقوم به القطاع الخاص، كونه يشكل أحد العوامل الهامة والبارزة لقيام شراكة حقيقية مع الدولة،وتشخيص طبيعة الوضع الراهن للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وكذا تحديد واقتراح أهم وأبرز المتطلبات (المرتكزات) الأساسية لتعزيز الشراكة الحكومة والقطاع الخاص كمنطلق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

واعتبرت الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضمن أهم متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، حيث أكدت هذه الوثيقة الإستراتيجية على ذلك بالقول " يتلازم تحقيق أهداف الرؤية وبشكل وثيق مع دور جديد للحكومة وللقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. وتتبنى إستراتيجية العمل المستقبلي على دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادية ، وهو ما يتطلب رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنافسية وإشراك وتمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشاريع البنية التحتية من خلال تطبيق أنظمة (البناء/التشغيل/النقل) و(البناء/التشغيل/التملك) وغيرها.

وأكدت أن رؤية اليمن كانت على دراية تامة ووعي ناضج بأهمية وجود بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص ، حينما تحرت في ثنايا ذلك بالقول: وقبل دعوة الاستثمارات الأجنبية يجب إقناع اليمنيين أنفسهم بالاستثمار في بلادهم من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية والخالية من البيروقراطية ومن الفساد ومن منازعات الأراضي ، مع ضمان إجراءات نزيهة وعادلة وسريعة للتقاضي ، وحماية أكيدة للحقوق والملكيات. وبعد ذلك لن نحتاج للترويج للاستثمار في بلادنا بل سنجد أن المغتربين والمهاجرين اليمنيين في كافة أرجاء المعمورة سيكونون أول من يبادر إلى ضخ رؤوس أموالهم المقدرة بحوالي ٢٠-٣٠ مليار دولار للاستثمار في وطنهم.

ورغم الجهود التي قامت بها الحكومة منذ انطلاق برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالي في مطلع العام١٩٩٥م وحتى الآن، من أجل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لقيادة النشاط الإقتصادي والاستثماري، إلاَّ أن هذا القطاع لم يتمكن حتى الآن من أن يكون المحرك الرئيسي لهذا النشاط، وأن يسهم بصورة فعالة في الدفع بمسيرة الاستثمارات في اليمن.

ارتفاع طفيف للدين الخارجي على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس

خاص / الثورة

سجل الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس في اكتوبر٢٠١١م ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠١١م .

وقال البنك المركزي اليمني أن الدين القائم انخفض إلى ٥٨٣,١ مليون دولار في أكتوبر٢٠١١م مقابل ٥٨١,٢ مليون دولار في سبتمبر٢٠١١م وبارتفاع طفيف يبلغ ١,٩ مليون دولار .

وشهد الدين القائم على بلادنا للصندوق السعودي استقراراً عند ٣٧٤,٧ مليون دولار، بينما بلغت المديونية القائمة للصندوق الكويتي ١٥٦,٧ مليون دولار مقابل ١٥٦,٣ مليون دولار، ولبولندا إلى ١٠,٦ مليون دولار .

كما بلغ الدين القائم لكوريا ٢٩,٢ مليون دولار، والصندوق العراقي ١٢ مليون دولار .

وكان الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس قد بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ٨٥٤ مليون دولار مقابل ٩٣٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م.

٢٥٦,٢ مليون ريال قيمة صادرات لأسماك في نوفمبر

■ ،،عدن / سبأ

بلغت قيمة صادرات الأسماك والأحياء البحرية عبر ميناء ومطار عدن الدولي في نوفمبر الماضي ٢٥٦ مليوناً و٢١٨ الف ريال بكمية تزن ٥٤٠ الفاً و١٧٣ كيلو جراماً.

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لـ(سبأ) أن صادرات الأسماك اليمنية التي صدرت أسواق عربية وأوروبية شملت اسماك الشد والباغة والحبار والقد وزيت كبد الداحه والكمل والفرس واسماك القرش وأحياء بحرية متنوعة .

وذكر أنه يجري حاليا الترتيب لتصدير شحنة من الأسماك تزن ٤١٣ الفاً و٢٨٧ كيلو جراماً بقيمة ١٩٤ مليوناً و٩٩٥ الف ريال إلى عدد من الأسواق العربية والأوربية .. مشيرا إلى ما تتميز به الأسماك اليمنية من جودة عالية وقيمة غذائية للمستهلك.

يذكر أن قيمة الصادرات السمكية عبر ميناء ومطار عدن خلال يوليو وأغسطس وسبتمبر بلغت ٥٧٤ مليون ريال بكمية تزن ألفاً و٢٥ طناً.

رأي اقتصادي

دور المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال

د. محمد عبدالله العاقل

■ ،، تعد جريمة غسل الأموال __وهي إحدى الجرائم الاقتصادية ذات الطابع الدولي- من أخطر جرائم عصر الاتصالات، أو تكنولوجيا المعلومات. وتمثل هذه الجريمة تحدياً حقيقياً لمؤسسات المال والأعمال من جانب، ولقدرة الاتفاقيات الدولية والتشريعات العقابية الوطنية وفاعليتها في مواجهة الصورة الحديثة للأنشطة الإجرامية من جانب آخر.

وتعتبر جريمة غسل الأموال، جريمة لاحقة لأنشطة إجرامية حققت عوائد مالية غير مشروعة، وهي تهدف إلى إضفاء طابع المشروعية على هذه العوائد، ليتمكن مالكوها أو حائزوها من استخدامها دون إثارة لشكوك السلطات القائمة على إنفاذ القانون. ولم تعد هذه الجريمة مرتبطة بجرائم الإتجار غير المشروع في المخدرات فحسب- كما كان الاعتقاد سائداً- بل أصبحت جريمة غسل الأموال خطوة لاحقة لأي نشاط إجرامي يعود بأموال على القائم به. ومثال ذلك، جرائم الفساد الإداري والمالي كالرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي.

وعلى الرغم من أن هناك قطاعات متعددة معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبصورة خاصة القطاع المالي والقطاع المصرفي والذي يعتبر من أكثر القطاعات المستهدفة في استغلال خدماتها المالية والمصرفية من قبل مجرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن حجم القطاع المصرفي المحلي أصغر من حيث نطاق وحجم أو أنواع المعاملات المصرفية مما يقلل نسبة احتمالات تعرضه لمثل هذه المخاطر، مقارنة بنطاق وحجم أو أنواع المعاملات المصرفية الكبيرة والمتطورة في القطاعات المصرفية الإقليمية والدولية، التي يجعلها أكثر عرضة لمخاطر هذه الجرائم.

وتعتبر المنظمات الإجرامية في بعض الدول والمناطق أرضاً خصبة، لعمليات غسل الأموال، إذا توافرت فيها عوامل معينة أهمها التطبيق المطلق لنظام السرية المصرفية، ووجود ثغرات في منهجية العمل المصرفي، ومنح تسهيلات ضريبية، وتوافر التقنيات الحديثة ووسائل الاتصالات المتطورة. والتي أدت إلى تزايد ظاهرة غسل الأموال لدرجة كبيرة في ظل العولمة، والتي ولدت تنامياً مطرداً في حركة الأموال وانتقالها عبر الحدود، من خلال نظم المعلومات التي شهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين.

وفي هذا الصدد ومواكبة لجهود مكافحة المجتمع الدولي في مكافحة جريمة غسل الأموال، وكون القطاع المالي والمصرفي هو الأكثر استهدافاً من هذه الجريمة، وأن اليمن وقطاعها المصرفي ليست المكان الآمن والمناسب لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة تلك الناتجة عن الجرائم المنظمة عبر الدول، إلا أنها كانت سباقة في وضع حزمة من المهام في إطار الجهود الوطنية تلبية للمتطلبات الأساسية، والاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بعمليات غسل الأموال، وذلك من خلال قيام المشرع اليمني في سن العديد من القوانين وبناء المؤسسات المالية والمصرفية، واتخاذ إجراءات صارمة ورادعة تجاه تلك المؤسسات بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة المرتبطة بهما منذ عام ١٩٩٨م، أي ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وكذا ما قبل إصدار التوصيات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب عام ٢٠٠٣م، بسنوات عدة، وبإمكانياتها المحدودة. وحازت بذلك على ثقة التجمعات والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. كما اتجه المشرع اليمني إلى تحصين الاقتصاد اليمني من جريمة غسل الأموال ومثالبها، وأصدر القانون رقم(٣٥) لعام ٢٠٠٣م، لمكافحة غسل الأموال، والذي تم إلغائه وأصدر قانون جديد رقم(١) لسنة ٢٠١٠م، لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وحيث أن غالبية جرائم غسل الأموال تتم بالاستعانة بالنظام المصرفي والعاملين في البنوك، فقد أخذ المشرع اليمني بعين الاعتبار عند بناء مؤسساتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اختيار الكفاءات والخبرات المؤهلة في تلك المؤسسات، والتعامل مع عملائها بشفافية وحذر. أضف إلى ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحسبانها لجنة مستقلة ذات طابع خاص تتولى مباشرة الاختصاصات الواردة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم(١) لعام٢٠١٠م، وإنشاء وحدة جمع المعلومات عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فضلاً عن تشكيل العديد من اللجان لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالنظر إلى أن جريمة غسل الأموال ذات طابع دولي وتعتبر لاحقة لجريمة أصلية تتعدد أسبابها ودوافعها ويتزايد الطابع الفني أو التقني في أساليب ارتكابها، خارج الجهاز المصرفي كالاستثمار العقاري أو تجارة الذهب وغيرها من الأساليب التقليدية، إلا أن المؤسسات المالية والمصرفية لا زالت الموضوع الأكثر استهدافاً لإنجاز أنشطة غسل الأموال، ولدورها الكبير في تقديم الخدمات المصرفية، والتي من خلالها أن تزيد من معدلات ارتكاب جرائم غسل الأموال لإضفاء صفة المشروعية على هذه الأموال غير المشروعة، ولذلك فإنه مع التصاعد المستمر في جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات، والفساد المالي والاختلاس وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، والتي امتدت إلى دول ومناطق متعددة في العالم، انتشرت عمليات غسل الأموال وأصبحت تمثل ظاهرة إجرامية مستحدثة ولها من مخاطر متعددة (سياسية-اقتصادية-اجتماعية-أمنية) وآثار سلبية تستوجب المواجهة.

أضف إلى ذلك، أن المؤسسات المالية وغير المالية والمصرفية هي الوسيلة الرئيسة التي يلجئوا إليها غاسلو الأموال، ويظهر ذلك جلياً من خلال استغلال العديد من البنوك والمصارف وشركة السمسرة والصرافة في حقن عائدات الأنشطة الإجرامية عبر قنواتها وذلك وصولاً إلى تمويه مصدرها وإبدائها كما لو كانت متأتية من مصادر مشروعة. الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في المجالات القانونية والمالية والقضائية في مكافحة غسل الأموال، ووضع سياسة جنائية عالمية لتجريم هذه الظاهرة، وتقرير عدد من العقوبات الجنائية، تجمع بين العقوبات الأصلية والعقوبات التكميلية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية، والمعاهدات الثنائية بين الدول الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وآليات الرقابة والإشراف على حركة الأموال، وتشديد العقوبات تجاه المؤسسات المالية والغير مالية والمصرفية حال ثبوت تورطها في أنشطة عمليات غسل الأموال، على أن تكون تلك العقوبات تحمل قدراً من الحسم والحزم والفعالية ما يكفي لإعادة المؤسسات المالية والمصرفية إلى جادة الصواب، التي تتعامل مع غاسلي الأموال، وردعها عن ممارسة أنشطتها غير المشروعة وحرمانهم من الأموال والممتلكات التي يمتلكونها، بهدف شل حركاتهم وقدرتهم المادية، فضلا إلى التشديد على أهمية مشاركة المؤسسات المالية في التصدي لتلك العمليات؛ إذ لا سبيل إلى مواجهة ظاهرة إجرامية ذات طابع دولي إلا من خلا سياسات تتسم أيضاً بالطابع الدولي. للحد من انتشارها والتقليل من مخاطرها وآثارها السلبية.

قلق من التأثيرات السلبية للنمو السكاني على موارد التنمية

■ ،،كتب /أحمد الطيار

حذر خبراء اقتصاد من الآثار السلبية للنمو السكاني في اليمن خصوصا في ظل التراجع الحالي للموارد الرئيسية كالنفط وتحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج وضعف النمو الزراعي والسياحي ومستوى النمو الاقتصادي .

وتشير جميع الخطط الحكومية إلى أن أهم التحديات القائمة التي تواجه اليمن اليوم تتمثل في الإشكاليات السكانية، وما يترتب عليها من أمية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف تنمية الموارد البشرية و تفاقم أزمة الموارد المائية والبيئية فضلا عن محدودية القدرات التمويلية والاستيعابية للاقتصاد الوطني وتحديات العولمة الاقتصادية.

وبحسب نتائج الخطة الخمسية الثالثة٢٠٠٦-٢٠١٠م الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن النمو السكاني المرتفع مقارنة بالموارد المتاحة يمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية في اليمن، وعلى رغم تراجع المعدل خلال العقد الأخير من ٣,٥ ٪ إلى ٣,٠ ٪، إلا أنه ما يزال من بين أعلى المعدلات العالمية، ويحد من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوضح نتائج الخطة أن التشتت السكاني الواسع أفرز تنامي الطلب على الخدمات الأساسية والمنافع العامة والإسكان، علاوة على تزايد الهجرة الداخلية وعدم توفر فرص عمل كافية لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ويضعف جهود التنمية الرامية إلى رفع المستويات المعيشية للمواطنين وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

وتشير كذلك إلى أن المسائل المتعلقة بالنمو السكاني وتشتت السكان في أرجاء اليمن، وتفشي الأمية والبطالة بمفاهيمها المختلفة،والتخلف عن ركب الإنتاج والمعرفة الحديثة، واستمرار اليمن ضمن لائحة دول التنمية البشرية المتدنية، مازالت تمثل أمثلة حية وواقعية لضخامة المعضلات التي تواجهها مسيرة اليمن.

ووضعت عدة دراسات بعضها صادر عن جهات رسمية حكومية في بلادنا وبعضها دولية تقديرات لعدد السكان في اليمن مستقبلا، ففي دراسة صادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس الوطني اليمني للسكان توقعت أن يرتفع عدد سكان اليمن من ٢١ مليون نسمة حالياً، إلى نحو ٥٠ مليوناً عام ٢٠٣٣م، إذا استمر النمو السكاني بمعدل ٣,٢ ٪ سنوياً، ومعدل الخصوبة ٦,١ طفل لكل امرأة يمنية ،وأوضحت الدراسات، التي أعدها خبراء محليون وأجانب أن الزيادة في عدد السكان تفرض احتياجات إضافية مثل تأمين ٢,٢ مليون فرصة عمل، فيما سيبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي ١٤,٧ مليون طالب وطالبة، يحتاجون إلى ٤٩٠ ألف مدرس. وأظهرت أن القطاع الصحي سيحتاج إلى أكثر من ١٦ ألف طبيب وطبيبة.

وترى الدراسات أن هناك آثارا سلبية أخرى فعلى صعيد الموارد الطبيعية، فإن اليمن سيحتاج إلى ٨٣٩٢ مليون متر مكعب من المياه الإضافية، فضلاً عما ستفرضه احتياجات الطاقة والأمن وغيرها ،أما في حال انخفاض معدل الخصوبة إلى ٣,٣ مولودا للمرأة الواحدة بحلول عام ٢٠٢٠، وفقاً للإستراتيجية الوطنية للسكان، فإن التوقعات ترى أن عدد سكان اليمن سيصل إلى ٤٣ مليون نسمة.

ومن البديهي أن الأعداد المتزايدة من السكان، بحاجة إلى كميات إضافية من الغذاء. وهي قضية جديرة بالالتفات خصوصا أن اليمن تعاني من فجوة حقيقية في أمنها الغذائي، حيث تعتمد على الخارج لتوفير نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية الأساسية. وبشكل رئيسي القمح والحبوب الذي يشكل حوالي ٣٣٪ من إجمالي الواردات الغذائية. وتستهلك اليمن من القمح حوالي ٣,٥مليون طن في حين تنتج فقط حوالي مليون طن، أي أن فجوة القمح تصل إلى حوالي ٢,٥ مليون طن، يتم تغطيتها بالاستيراد من الخارج. والمشكلة الخطيرة أن الأمن الغذائي اليمني يتعرض لمزيد من الانكشاف سنويا. ففي حين يتزايد عدد السكان بوتيرة مرتفعة، يشهد الإنتاج المحلي من الحبوب تراجعا مستمراً.

ويتطلب حدوث النمو الاقتصادي ضرورة أن يتجاوز نمو الدخل القومي الحقيقي، نسبة النمو السكاني، وبمعدل الضعف حتى تكون الدولة في الحدود الآمنة. بحيث ينعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وعلى مستوى معيشة السكان. وتعاني اليمن من نمو اقتصادي متذبذب ومتدن أحيانا، مقارنة بمعدل نمو سكاني مرتفع (وان كان يتناقص ببطء شديد). ففي مقابل نمو سكاني ٣,٢٪، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م هو ٣,٢٪ و ٣,١٪ على التوالي حسبما ورد في كتاب التقرير الاقتصادي للعام ٢٠٠٩م الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي . وفي ظل تحول الاقتصاد اليمني إلى اقتصاد ريعي تعتمد الحكومة فيه على ٦٧٪ من دخلها على عوائد النفط، وتراجع نسبة مساهمة القطاعات غير الاستخراجية في الناتج القومي الإجمالي، فإنه متوقع أن يؤدي تراجع حجم إنتاج اليمن من النفط. بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي في اليمن بنسبة تصل إلى أكثر من ٢٪. بحيث يكون معدل النمو السكاني اعلى من معدل النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى ١,٢٪. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين السكان.

اليورو يتراجع أمام الدولار تحت ضغط توقعات متشائمة لعام ٢٠١٢م

■ لندن /متابعات

تراجع اليورو أمام الدولار امس لينهي العام بشكل سلبي بعد أن نزل دون مستويات دعم مهمة ومن المتوقع أن يظل تحت ضغط في ٢٠١٢ بسبب أزمة ديون منطقة اليورو.

وهبطت العملة الموحدة ٠,٣ ٪ الى ١,٢٩١٦ دولار في تعاملات ضعيفة في نهاية العام.

وعوض اليورو بعض الخسائر التي سجلها يوم الخميس حين هوى الى أدنى مستوياته في ١٥ شهرا البالغ ١,٢٨٥٨ دولار بعد ارتفاع العوائد في مزاد للسندات الإيطالية وهو ما دفع المستثمرين لبيع العملة الاوروبية.

وقال متعاملون ان هذا الهبوط تضخم بسبب انخفاض السيولة لكن نظرا لان اليورو نزل دون مستوى ١,٣٠ دولار في وقت سابق من الاسبوع فان هذا المستوى سيعمل كمقاومة لأي ارتداد.

وفقد اليورو هذا العام أكثر من ثلاثة ٪ أمام الدولار وكان قد خسر ٦,٦ ٪ في ٢٠١٠.

وقال بعض المحللين ان العملة الأوروبية قد تهبط الى ١,٢٠ دولار بنهاية ٢٠١٢ في غياب حل شامل للازمة.

وتراجع اليورو ٠,٣ ٪ الى ١٠٠,٢٥ ين مقتربا من أدنى مستوياته في عشر سنوات البالغ نحو ١٠٠,٠١ ين والذي سجله يوم الخميس.

ومع تراجع الدولار بقي مؤشر الدولار قريبا من أعلى مستوياته في عام البالغ ٨٠,٨٥٤ حيث سجل ٨٠,٥٤٦.

واستقر الدولار مقابل العملة اليابانية عند ٧٧,٦١ ين.

وارتفع الدولار الاسترالي ٠,١ ٪ الى ١,٠١٥١ دولار مريكي دون أن يتأثر ببيانات مؤشر اتش.اس.بي.سي لمديري المشتريات في الصين الذي أظهر أن نشاط المصانع الصينية انكمش مجددا في ديسمبر .

الذهب ينهي العام بخسارة فصلية رغم مكاسب سنوية بـ١٠٪

■ ،، ارتفعت أسعار الذهب أمس من أدنى مستوياتها في ستة أشهر التي سجلتها يوم الخميس مع تراجع الدولار لكن أزمة منطقة اليورو التي جعلت المستثمرين يحجمون عن ضخ سيولة في السوق ستظل في بؤرة الاهتمام مع قدوم عام جديد بعد عام متقلب.

ويتجه الذهب لانهاء العام مرتفعا عشرة بالمئة تقريبا مضيفا الى مكاسب سنوية على مدى عشر سنوات متتالية. لكنه هوى بنسبة ١٩ ٪ من مستواه القياسي ١٩٢٠,٣٠ دولار الذي سجله في سبتمبر أيلول وهو في طريقه لتسجيل أول خسارة فصلية له في أكثر من ثلاث سنوات.

وبالرغم من صعوبات هذا العام تخلى الذهب في الأشهر القليلة الماضية عن وضعه التقليدي كملاذ من الاضطرابات اذ عمد المستثمرون الى تصفية مراكزهم للحصول على الدولار بعد جمود أسواق النقد قصير الأجل بسبب أزمة ديون منطقة اليورو.

وبالرغم من ذلك أعطى الذهب عائدا بنسبة ٩,٣ ٪ للمستثمرين في ٢٠١١م وان كان هذا أقل من العائد على سندات الخزانة الامريكية العشرية الذي بلغ نحو ١٧ ٪ وخام النفط برنت الذي بلغ ١٣,٥ ٪ والسندات الحكومية الالمانية العشرية الذي بلغ ٣١,١ ٪.

وارتفع الذهب في السوق الفورية ١,٦ ٪ الى ١٥٧٠,٧٩ دولار للأوقية (الأونصة) لكنه مازال منخفضا بنحو عشرة بالمئة على مدى الشهر.

وارتفعت العقود الآجلة للذهب الامريكي اثنين ٪ الى ١٥٧٢ دولارا للاوقية بعد ست جلسات متتالية من الخسائر.

وارتفعت الفضة ٠,٦ ٪ الى ٢٧,٩١ دولار. وزاد البلاتين ٠,٦ ٪ أيضا إلى ١٣٧٧,٤٩ دولار للاوقية.

وارتفع سعر البلاديوم ٠,٥ ٪ الى ٦٣٢,٩٧ دولار للاوقية.

فيتش تخفض تصنيفها الائتماني لمصر

■ خفضت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيفها لمصر امس وعزت ذلك إلى تراجع الاحتياطيات الدولية للبلاد واستمرار الاضطرابات السياسية.

وخفضت فيتش تصنيف المصدر الاقتراضي لمصر بالعملة الأجنبية للآجل الطويل الى وتصنيف المصدر الاقتراضي BB من -BB بالعملة المحلية للآجل الطويل إلى BBمن BBزائد . ومنحت المؤسسة نظرة مستقبلية سلبية لكلا التصنيفين.

وقال ريتشارد فوكس مدير قسم الديون السيادية لمنطقة الشرق أمس وأفريقيا لدى فيتش في تقرير صدر يوم الجمعة "خفض التصنيف والنظرة السلبية يعكسان التآكل الشديد والمستمر للاحتياطيات الدولية في ٢٠١١م والذي تسارع في أكتوبر ونوفمبر. الاضطرابات السياسية المستمرة تؤخر أيضا التعافي الاقتصادي وتساهم في تدهور أوضاع الدين."

وثبتت فيتش تصنيف المصدر الاقتراضي لمصر بالعملة الأجنبية للاجل القصير عند B.

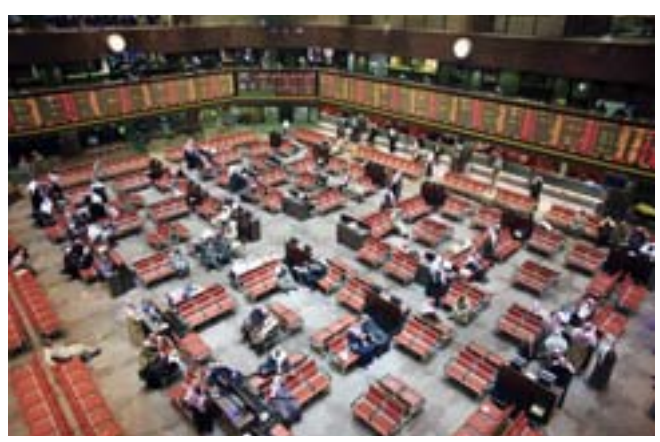

اسبانيا تحقق فائضا في ميزان المعاملات الجارية في أكتوبر

■ مدريد /متابعات

قال بنك اسبانيا المركزي امس ان ميزان المعاملات الجارية سجل فائضا قدره ٠,٤٦ مليار يورو في أكتوبر بالمقارنة مع عجز قدره ٣,٦١ مليار يورو في سبتمبر الماضي.

وبلغ العجز التجاري وحده ٢,٩٢ مليار يورو في اكتوبر